MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

سوريا مأساة بلا حل!

وحدة الدراسات السياسية

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

ملخص تنفيذي:

بعد ما تمخض لقاء الدوحة عن توصيات؛ يبدو أنها موجهة لصانع القرار الغربي بأننا جاهزون؛ لنكون البديل الموافق على مشروع الخطوة خطوة الذي طرحه «بيدرسون»، تأكد لنا أن المعارضة التي فشلت خلال أحد عشر سنة من عمر المأساة السورية؛ لا يمكن إعادة تدويرها؛ كي تنتج حلاً؛ وأنّ الفشل في إدارة قضية إنسانية لا يعني تغير الهدف؛ لكن بالتأكيد يعني تغيير اللاعبين الذين مثلوا هذه القضية؛ بعد أن فشلوا في كل شيء.

وبعد إقالة قائد ميلشيا الجيش الوطني «أبو عمشة» من قبل ثلاثة رجال دين؛ وليس هيئة قضائية! يبدو أن المأساة مستمرة إلى أجل غير قريب!

فالمتأمل في الأخبار والأحداث والتطورات السياسية والعسكرية الحاصلة في سورية، يرى أن المأساة السورية دخلت في مرحلة شبه نهائية؛ فيما يتعلق بالموضوع العسكري مع بقاء المسار السياسي معطلاً، أو قابلاً للحل بشروط روسية وإيرانية مع تعامي أمريكي عن المأساة، التي يعيشها سوريو الداخل.

تحاول هذه الورقة، قراءة الواقع المحلي والإقليمي والدولي للممكنات السياسية، وذلك على ضوء بعض ما أفصحت عنه الغرف المغلقة والتحركات الدبلوماسية في الفترة الأخيرة، لنحاول من خلال قراءتها وتحليلها استشفاف الإمكانيات الممكنة أو ما تشي به على الأقل.

من خلال المحاور التالية:

- **استقرار مناطق النفوذ العسكرية للأطراف المتحاربة!**
- **مناطق نفوذ عسكري وحكم ذاتي للمتعسكرين!**
- **أسباب جيوسياسية تقول أنْ لا حل الأزمة السورية منها:**
  - **الأول: صعوبة تغير مواقف الدولة اللاعبة في الجغرافية السورية!**
  - **الثاني: العقدة الإيرانية في الملف السوري!**
  - **الثالث: الدور التركي في الأزمة السورية؟**
  - **الرابع: التحولات السياسية والدبلوماسية الدائرة في الإقليم!**
- **هل الحل السياسي ممكن؟**
- **قراءة في سلوك الدول الفاعلة في الملف السوري؟**
- **المسألة السورية محاصرة بواحد من أمرين؟**
- **هل سيكون الحل دون رحيل الأسد؟**
- **ماذا تريد الدول الفاعلة في المسألة السورية من أجل الحل؟**
- **ما الحل المتفق عليه ضمنياً؟**

مدخل

إن التأمل في الأخبار والأحداث والتطورات السياسية والعسكرية الحاصلة في سورية وحولها في الإقليم، يشير إلى أن المسألة السورية دخلت في مرحلة شبه نهائية فيما يتعلق بالحسم العسكري مع بقاء المسار السياسي معلّقاً أو قابلاً للحل بشروط معينة.

استقرار مناطق النفوذ العسكرية

تشير الوقائع الميدانية على الأرض السورية إلى أن الواقع العسكري استقر على مناطق نفوذ موزعة بين لاعبين محليين يرتبط كل منهم بلاعب إقليمي أو دولي، **المنطقة الأولى** هي المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري برعاية وحماية روسية وإيرانية، مع تنافس شديد لا يخفي نفسه بين الروس والإيرانيين على مناطق النفوذ هذه.

والمنطقة الثانية هي التي يسيطر عليها ما يعرف باسم «الجيش الوطني السوري» الذي يمثل ما تبقى مع المعارضة السورية المسلحة، وهم في أغلبهم فصائل إسلامية تتراوح عقيدتها بين السلفية الجهادية (جبهة النصرة) والسلفية الإسلامية والإسلام السياسي الممثل بجماعة الإخوان المسلمين السوريين. وهذه المنطقة، هي منطقة النفوذ التركي الذي يحمي هذه الفصائل ويدعمها لتكون حصانه الرابح في سورية.

وأما **المنطقة الثالثة** هي مناطق الإدارة الذاتية الكردية التي يهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني؛ الذي تصنفه أنقرة كحزب إرهابي، وهذه المنطقة هي منطقة النفوذ الأمريكي، حيث تتواجد قوات أمريكية؛ تؤمن الغطاء السياسي والعسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي.

وهناك أيضا جيوب صغيرة لداعش هنا وهناك، لن تناقشها هذه الدراسة المصغرة، لأن تنظيم الدولة لم يعد يحتفظ بمنطقة محددة، كما أنه لم يعد قوة تشكل رقماً فارقاً في الميدان، فهو لم يعد أكثر من أداة تستخدمه هذه الدولة أو تلك ضد خصومها، ولتبرير تواجدها على الأرض السورية وحملها السلاح.

مناطق نفوذ عسكري وحكم ذاتي للمتعسكرين:

تشير الوقائع شبه المستقرة منذ فترة من الزمن أن مناطق النفوذ التالية، باتت أشبه بمناطق ذاتية لمن يحكمها وبرعاية الدول الإقليمية والدولية، الأمر الذي يرجح بقاء هذا الواقع كما هو طيلة الفترة القادمة، بما يعني أن مناطق النفوذ العسكرية أصبحت شبه محسومة باستثناء مناطق صغيرة، يمكن التقدم أو التراجع عنها هنا وهناك كما في بعض مناطق ريف درعا وإدلب ودير الزور والحدود السورية العراقية. ويبدو واضحاً أنه ليس في وارد أي من روسيا، أو إيران، أو تركيا، أو الولايات المتحدة التراجع عن هذا الواقع العسكري.

قد يحصل تراجع في هذه النقطة أو تلك، لكن في العموم، إن النفوذ بشكله الكلي باقي، ولا يفكر أي من هذه الدول التنازل عنه، بما يعني في نهاية المطاف أن أي حل سياسي لا «يشرعن» هذه التدخلات العسكرية في سورية بطريقة أو بأخرى لن يكتب له النجاح، وبما يعني أيضا أن تعطيل الحل السياسي لا يأتي من النظام وأعوانه الروس والإيرانيين فحسب، بل أيضاً من القوى الأخرى التي ليس بوارد أي منها شرعنة وجود الآخرين حتى اللحظة، كما ليس بوارد أي منها التخلي عن مناطق النفوذ الخاصة بها لأسباب متعددة، منها:

الأول: صعوبة تغير مواقف الدولة اللاعبة في الجغرافية السورية!

تطلب كل دولة من الدول الأخرى أن تحقق طلباً تعجز عن تحقيقه لأن الواقع الإقليمي والدولي استقر بشكل شبه تقريبي على تحولات سياسية ودبلوماسية تجعل من تحقيق هذا المطلوب أمراً مستحيلاً، لأنه يتطلب تحقيق تغيير السياسات بين هذه الدول قبل أن تتنازل على الأرض السورية وهذا ما بات مستحيلاً أو يتطلب وقتاً طويلاً جداً لحصوله.

مثلاً، إن المطلوب من روسيا للاعتراف بدورها في سورية وشرعنته في أي اتفاق سياسي أن تُخْرِج الإيرانيين من سورية، وأن تضع خريطة طريق ممكنة للانتقال السياسي في سورية.

الثاني: العقدة الإيرانية في الملف السوري!

نعرف جيداً، أنه يستحيل على روسيا طرد إيران من سورية، فجلّ ما يمكن أن تفعله هو أن تحجّم مناطق النفوذ الإيرانية هنا أو هناك، في حين أن مسألة طرد إيران من سورية، هي مسألة بعيدة المنال، لأن إيران دولة إقليمية أولاً، واستغلت السنوات العشر السابقة لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في الساحات العربية (العراق، اليمن، سورية، لبنان) وهي باتت عملياً تهمين على جزء غير قليل من صناعة القرار في عواصم تلك البلدان، ناهيك عن كون أن التفاوض حول الملف النووي الإيراني حالياً، يجعل من إيران أكثر تشبثاً بالأرض والميدان؛ لتحصيل أكبر قدر ممكن من التنازلات نووياً.

ومن شبه المؤكد أيضاً، أنه حتى لو تم الاتفاق النووي قريباً، فإن إيران لن تنسحب كلياً من هذه الساحات، لكنها قد «تشذب» وجودها أو تقدم تعهدات بعدم استهداف هذي الدولة أو تلك من داخل الأراضي التي تتواجد فيها، بما يعني في نهاية المطاف أن روسيا عاجزة حقيقة عن فرض الانسحاب الإيراني من سورية، هذا إذا كانت هي حقيقة تريد هذا الانسحاب أيضاً، فهي تستغل وجود الإيراني أيضاً لتحقيق مصالحها وخطتها الاستراتيجية في سورية.

الثالث: الدور التركي في الأزمة السورية

من جهة ثانية، يستحيل أن تفكر تركيا بوقف دعمها «للجيش الوطني السوري» طالما أن الحكم الذاتي الذي فرضه حزب الاتحاد الديمقراطي شمال شرق سورية قائماً، وطالما أن الخصومة الأميركية التركية قائمة، وهو أيضاً ما يجعل أمريكا لا تفكر بسحب قواتها حالياً على الأقل من شمال شرق سورية، طالما أن العلاقات التركية الأميركية متوترة (ومعها علاقة تركيا مع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي)

في ظل سعي تركي واضح للاتجاه شرقاً نحو الصين روسيا، ليس على صعيد التحالف الدولي فحسب، بل أيضاً على صعيد النهج الإيديولوجي، حيث تتراجع الديمقراطية التركية يوما بعد يوم عن ملامحها الليبرالية «الغربية» باتجاه ملامح شمولية (صينية، روسية، إيرانية).

الرابع: التحولات السياسية والدبلوماسية الدائرة في الإقليم

هذه التحولات تشير إلى أن أي من الدول الإقليمية والدولية لم يعد يفكر بمسألة الحسم العسكري هنا أو هناك، فالتفاوض انطلق في أكثر من مسار (الاتفاق النووي، التفاوض الإيراني/ السعودي)، كما أن الخصومة السياسية أو التوجه العام لبعض السياسات، أصبح واضح المسار في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، أصبحت واضحة سياسة «جو بايدن» تجاه بعض الدول مثل اليمن (وهو ما بدأت أثاره تظهر في الملف اليمني) والصين وروسيا وتركيا.

إذن، إن قراءة الواقع العسكري أعلاه وتحليله على ضوء موازين القوى تقود إلى أنه طالما أن الواقع العسكري باق كما هو، فإن الحل السياسي أو عدمه يتحدد بناء على محصلات القوى هذه، إذ كلنا نعرف أن الحل السياسي يكون أو يكون استنادا لما تفرضه وقائع الميدان، التي تقول في المسألة السورية أنه لا يوجد منتصر كما لا يوجد مهزوم، بل يوجد لاعبين مكبلي القوى، منتصرين هنا ومهزومين هناك، ولا يتمتع أي منهم بوجود شرعي أو معترف به رسميا في سورية.

هل الحل السياسي ممكن؟

إن استقراء ردود الفعل الدولية والإقليمية على الانتخابات الرئاسية السورية من جهة، والتحركات الدبلوماسية والسياسية الجارية في الإقليم من جهة ثانية، تشير إلى أن ثمة ما يطبخ في مراكز القرار الدولية والإقليمية حول سورية.

قراءة في سلوك الدول الفاعلة في الملف السوري؟

إن ردود الفعل الباهتة دولياً وإقليمياً على النظام السوري عند إجراء الانتخابات الرئاسية ونجاح بشار الأسد فيها! تشير إلى أن ثمة قرار دولي إقليمي مضمر على أن مسألة رحيل النظام أو تغييره أو حتى رحيل الأسد لم تعد مسألة مطروحة أبداً.

صحيح أن بعض القوى والدول نددت بالانتخابات، واعتبرتها غير شرعية عبر تصريحات مسؤوليها أو الناطقين باسمها، إلا أن أحداً لم يحرك ساكناً لمنعها، بما يشير إلى أن ثمة قبول ضمني بها، وليست هذه البيانات أكثر من رفع عتب وذر للرماد في العيون، خاصة أن التحولات الدولية والإقليمية تصب في صالح هذا التحليل.

فعلى الصعيد السوري، شهدنا قيام بعض الدول مؤخراً بتغيير خطابها حول النظام السوري، كان آخر هذه الدول المملكة العربية السعودية حيث أشارت تقارير إخبارية إلى قيام مسؤول استخباراتي كبير بزيارة دمشق بما يشي أن ثمة محاولة لتطبيع علاقات النظام السوري مع الجامعة العربية والمحيط الإقليمي. وهذا الأمر يتعزز من عودة الحوار بين الرياض وطهران، بما يعني أن تهدئة أكثر من ساحة

حرب في المنطقة، وليس الساحة السورية فقط.

إلى جانب هذا الانعطاف السعودي، سنجد تحرك مجموعة من المسارات دفعة واحدة، ونعني بها عودة التفاوض بين إيران والقوى الغربية حول الملف النووي الإيراني، وعودة التفاوض بين مصر وتركيا، وثمة حديث عن حوار جدي بين أنقرة والرياض أيضاً، بما يعني في نهاية المطاف أن ثمة محاولة إقليمية ودولية واسعة تهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة مجددا، خاصة إذا عرفنا أنه تم الاتفاق مؤخراً على تشكيل الحكومة الليبية وبدء مسار سياسي ما.

التحركات الإقليمية باتجاه التهدئة تعززها أيضاً، عدم قدرة ثورات الربيع العربي على فرض مناخ جديد، حيث تمكنت القوى المضادة والسلطات المستبدة على امتداد الإقليم من احتواء مطالب التغيير وضبطها، بدءاً من تونس التي يتعثر اليوم مسارها الديمقراطي، إلى الأردن الذي شهد مؤخراً هزة سياسية حول مسألة الأمير حمزة بن الحسين، بما سيجعل من الأولوية للمقاربة الأمنية؛ رغم حديث الشارع والنخب المتواتر عن ضرورة الإصلاح.

دون أن ننسى المغرب الذي تمكنت سلطته من احتواء مطالب التغيير؛ فيما استقر الوضع السوداني على صيغة بقي من خلالها العسكر ممسكاً بمقاليد الدولة والسلطة. قراءة هذا الفشل، على ضوء التحولات السياسية التي سبق الحديث عنها، وعلى خلفية ملفات مفتوحة كثيرة في العالم اليوم (روسيا وأوكرانيا، الصراع الروسي الأميركي، فرنسا في إفريقيا وشرق المتوسط، تقدّم الصين عالميا، مسألة كورونا وتداعياتها...)، تشير إلى أن ثمة محاولة لإعادة صياغة النظام الإقليمي العربي الذي كان سائداً وقائماً قبل الربيع العربي وفق صيغة جديدة، تبقي على جوهره العميق مع تحولات طفيفة هنا وهناك، في حين أن التحولات العميقة في النظام الإقليمي الجديد ستكون لصالح الدول التي تمكنت من إيجاد موطئ قدم لها في الإقليم (تركيا، إيران، روسيا، الولايات المتحدة).

وضمن هذا السياق، تكون المسألة السورية محاصرة بواحد من أمرين:

إما الحل السياسي وفق ما تريده موسكو وإيران، وهذا يعني إعادة إنتاج النظام بصيغة ما، عبر إجراء بعض التغييرات الشكلية دون مسّه في الجوهر، أي يمكن القول إنه تغيير على الطريقة الإيرانية والروسية. يحظى هذا الأمر ليس بموافقة عرّابيه الروس والإيرانيين والصينيين فحسب، بل أيضاً بموافقة مجموعة من الدول العربية وتركيا التي لا يعنيها رحيل الأسد من عدمه، بقدر ما يعنيها الحفاظ على مناطق النفوذ الجديدة ومنع الأكراد من تشكيل أي حكم ذاتي في سورية.

كما يبدو شبه واضح أن الولايات المتحدة الأميركية مع الإدارة الأميركية الجديدة، لا مشكلة لديها مع هذا الحل، هذا ما يمكن أن نستشفه من التصريحات الأمريكية التي تركز على حل سياسي «عادل» دون أن تحدد نوع هذا الحل، ودون أي حديث عن رحيل الأسد أو النظام أو حتى تغيير جذري فيه.

وأيضاً هناك إسرائيل التي تدير الكثير من خيوط اللعبة السورية من خلف الكواليس، حيث يتركز همها الأساس على أمنها وبقاء النظام، شرط ترحيل الإيرانيين من سورية.

الجهة الوحيدة التي تظهر أنها متمسكة علناً بإيجاد حل سياسي عادل وحقيقي في سورية، ولا تزال تحافظ على خطابها في هذا الشأن (حتى الآن على الأقل) هي الاتحاد الأوروبي. ولكن أيضاً إذا نظرنا إلى سياسة دول الاتحاد الأوربي كل منها على حدة، سنجد أن قلة قليلة فقط من الدول ما لا يزال يحافظ على خطاب متشدد ضد النظام، بما يعني أيضاً أنه قابل للتحول.

إذن طالما أن الجميع شبه متفق على أن رحيل الأسد غير ممكن، وأن التغيير الشكلي قد يكون مقبولاً وممكناً، فلم لا يتم الحل السياسي على هذا الأساس؟

ما الحل المتفق عليه ضمنياً؟

إن تأمل ما سبق على ضوء الواقع العسكري المفروض على الأرض والملفات الإقليمية المفتوحة، تبين أن المسألة ليست في الحل الممكن في سورية، بقدر ما تكمن في ممكنات التوافق بين المصالح المتعارضة لهذه الدول في سورية وفي غيرها، فأي من هذه الدول لن يقدم تنازلاً في سوريا، ما لم يحصل على ما يريد في ملفات إقليمية أو دولية، ففرنسا تريد أن يكون لها موقع قدم في نفط المتوسط، وتركيا تريد القضاء على مشروع الإدارة الذاتية الذي تدعمه واشنطن التي تريد الإبقاء على قواتها في سورية للتحرر من حاجتها لتركيا، وإسرائيل تريد إخراج إيران من سورية مع الحفاظ على نظام الأسد في ظل عدم تبلور نظام حكم بديل وعدم استعداد أي من أطراف المعارضة السورية للاعتراف بها علنا، بما يعني أن الاتفاق على تقاسم المصالح المرتبطة بسوريا وحولها من قبل الدول الفاعلة يكاد يكون شبه مستحيلاً، بما يعني أن الباب إلى الحل السياسي غير معبّد بعد إن لم يكن مستحيلاً، ناهيك عن كون أنه حتى لو تم الاتفاق على حل ما، فإن تسويقه؛ وجعله قابلاً للحل حقاً؛ يبقى مسألة أخرى وصعبة أيضاً.

وبالتالي لم يبقَ إلا الخيار الثاني وهو ما يمكن أن نسميه حل الأمر الواقع، ونعني به أن تبقى الأمور كما هي، أي أن يبقى الأسد! وتبقى الأزمة السورية بلا حل لعقدين اثنين آخرين كما تشير تسريبات أمريكية!!!

وأن تتابع روسيا وإيران فرضهما الحل الذي تريدانه إلى هذا الحد أو ذاك، مع الحفاظ على قواعد الاشتباك ومناطق النفوذ كما هي، أي أن تبقى سورية دولة معزولة وفاشلة، يحكمها نظام حكم يعيش خارج العالم، مثل نموذج كوريا الشمالية، وهو الأمر الذي كان عليه عملياً نظام صدام حسين منذ تسعينات القرن الماضي حتى الإطاحة به عام ٢٠٠٣.

يبدو أن هذا «الحل» هو المتفق عليه ضمنياً في المرحلة المقبلة، فقراءة الوقائع في تشابكاتها الدولية والإقليمية والمحلية تشير إلى أن الجميع متفق على أن تبقى سوريا دولة فاشلة متاحة لجميع اللاعبين، ودون تثبيت أية شرعية بها إلى وقت طويل، أي دولة تجمع بين وضع العراق خلال فترة صدام حسين ووضعه بعد سقوط بغداد على يد الأمريكان؛ حكم مستبد في دمشق؛ مع مناطق نفوذ خارجة عن السيطرة لصالح دول إقليمية وحدود منتهكة من الجميع.

يبدو يا للأسف أن هذا هو الحل الذي يوافق مصالح الدول ذات الشأن حالياً. في أحسن الأحوال قد يتم «تلفيق» حل سياسي، يقوم على ترحيل الأسد والإبقاء على جوهر النظام؛ كما هو مع الإبقاء على سورية دولة فاشلة، موحدة نظرياً ومقسّمة عملياً إلى دويلات يحكم كل منها مليشيا تتبع دولة خارجية.